

خالد حنفي خلال إطلاق "إعلان برشلونة" للقطاع الخاص في برشلونة - إسبانيا: الدعوة للإنشاء وور صناعي عربي-أوروبي يربط موانئ البحر الأبيض المتوسط والمناطق الصناعية والبنية التحتية الرقمية لتعزيز الإنتاج المشترك وال الصادرات إلى أفريقيا وآسيا



وختم بالقول إنه "قبل ثلاثين عاماً، بدأت عملية برشلونة ببرؤية للمشاركة. واليوم، يجب أن نحوال تلك الرؤية إلى تكامل ملموس. وفي هذا السياق يمكن للبحر الأبيض المتوسط أن يكون، بل وينبغي أن يكون، نموذجاً للتنمية الصناعية المتوازنة والمستدامة والشاملة، القائمة على التعاون بين الحكومات والغرف التجارية والشركات".

وخلال كلمة لأمين عام الاتحاد في إطار إطلاق "إعلان برشلونة" للقطاع الخاص، نوه أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، أن إطلاق إعلان برشلونة للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمثل التزاماً متعددًا بتشكيل منطقة متوازنة أكثر مرونة وازدهاراً وتماسكاً، منطقة تحول التحديات العالمية إلى محركات للفرص الإقليمية.

وأكمل أن "مستقبل البحر الأبيض المتوسط لن يتشكل، إلا من خلال قدرته على التوحد حول رؤية مشتركة. رؤية يتم فيها بناء المرنة الاقتصادية من خلال التعاون، وتقاسم الرخاء عبر الحدود، وتصبح الابتكار لغة التقدم. من صانعي السياسات إلى رواد الأعمال، ومن الغرف التجارية إلى الشركات الناشئة، لكل شريك دور يلعبه. معاً، يمكننا تحويل بحراً المشترك إلى مستقبل مشترك. مستقبل يتميز بالفرص والاستقرار والازدهار".

واعتبر أن "إعلان برشلونة للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو أكثر بكثير من مجرد وثيقة. إنه دعوة قوية للعمل. إنه بمثابة دعوة جماعية للحكومات والمؤسسات وقادة القطاع الخاص لتبني ميثاق جديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ميثاق يضع التنمية المستدامة والنمو الشامل والتعاون الإقليمي في صميم رؤيته. إنه يحثنا على تجاوز الخطاب الرنان والتوجه نحو المسؤولية والالتزام المشتركين، وإحداث تأثير تحويلي".

وقال أمين عام الاتحاد إن البحر الأبيض المتوسط ليس حدوداً، بل هو أحد أكثر الممرات الاقتصادية ازدحاماً في العالم، إذ يمر عبره أكثر من 20% من التجارة البحرية العالمية". ولفت إلى أن "الفرصة الحقيقية الآن تكمن في تحويل هذا الترابط إلى سلسلة قيم متكاملة"، داعياً إلى "إنشاء مركز لتبادل الهيدروجين المتوسطي ليكون أول منصة لتسهيل وتعاقد ومواطبة منتجي الهيدروجين في الجنوب مع المشترين الصناعيين في أوروبا. إلى جانب إنشاء سلسلة تصنيع أغذية زراعية متوازنة، مدرومة بنظام اعتماد موحد - الشهادة الصناعية المتوسطية الموحدة - لتقدير وقت الامتنال بنسبة 30 إلى 40 في المائة. فضلاً عن إنشاء سلسلة مشتركة أوروبية عربية للأمن الدوائي والصحي، عبر تنظيم سوق إقليمية للأدوية تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار أمريكي، ومدعومة بجمعيات جديدة عابرة للحدود في إطار مبادرة MED-30".

وختم بالقول: "هذا هو عقد العمل، وليس عقد الانتظار أو عقد المؤتمرات المتركرة، لأن المنطقة تتمتع بجغرافية كافية للتنافس و تاريخ كافٍ للقيادة. وبالتالي لسنا بحاجة إلى إذن لبناء المستقبل؛ بل نحن بحاجة إلى شراكة، وإلى أن نتحدث لغة الصناعة والابتكار، فقوتنا ليست في اختلافاتنا، بل في سلسلة القيمة التي يمكننا بناؤها معاً".

[المصدر \(اتحاد الغرف العربية\)](#)



أكمل أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال الجلسة الحوارية رفيعة المستوى حول تعزيز التنمية الصناعية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ضمن أعمال المنتدى الاقتصادي والتجاري الأوروبي المتوسطي 2025 الذي يتزامن مع الذكرى الثلاثين لـ "إعلان برشلونة"، بتنظيم من اتحاد غرف البحر الأبيض المتوسط ASCAME ، وغرفة تجارة برشلونة، والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، أن إعلان برشلونة شكل إطارات رؤيوتاً وضع التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة في صميم الاستقرار الإقليمي. إذ على الرغم من الأزمات العالمية والإقليمية، فقد عززت العملية الحوارية المؤسسي توسيع التجارة والتبادل بين الشعوب. واليوم، يمثل التحدي في الانتقال من التعاون إلى التكامل، وتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى فضاء للصناعة والابتكار".

ونوه الدكتور خالد حنفي إلى أن المشهد الصناعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشهد تغيرات سريعة: حيث تعمل التحولات في مجال الطاقة والرقمنة والتصنيع الأخضر ومارسات الاقتصاد الدائري على إعادة تشكيل القدرة التنافسية. ومع ذلك، لا يزال التصنيع غير متكافٍ: حيث لا يزال التصنيع يمثل حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية وأقل من 16% في أجزاء من جنوب أوروبا وشمال إفريقيا. ولسد هذه الفجوة، تحتاج إلى بناء سلسل قيم إقليمية تربط شبكات الإنتاج بين الشمال والجنوب والاستثمار المشترك في اللوجستيات والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا. ونحن في اتحاد الغرف العربية ندعوا إلى إنشاء ممر صناعي عربي-أوروبي يربط موانئ البحر الأبيض المتوسط والمناطق الصناعية والبنية التحتية الرقمية لتعزيز الإنتاج المشترك وال الصادرات إلى أفريقيا وآسيا".

ورأى أن الموقع الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط - الذي يربط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا - يمنح إمكانات لا مثيل لها في مجالات اللوجستيات والطاقة المتجددة والصناعة الخضراء. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- تحديد البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في ممرات النقل والموانئ وربط شبكات الطاقة.

- تيسير التحول الأخضر - توسيع مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والمناطق الصناعية المستدامة.

- الاستفادة من التحول الرقمي - يمكن للذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والصناعة 4.0 تعزيز إنتاجية التصنيع والاستدامة.

وفي هذا الإطار يدعم اتحاد الغرف العربية المبادرات التي توأم بين القدرة التنافسية الصناعية والمسؤولية المناخية، بما يتماشى مع اتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة.

ورأى أن الذكرى الثلاثين لـ "إعلان برشلونة" هي فرصة لإعادة تحديد رؤيتنا الجماعية للجيل القادم، وعلى هذا الأساس نقترح في اتحاد الغرف العربية UAC تعزيز آليات الحوار بين القطاعين العام والخاص في إطار الاتحاد من أجل المتوسط لضمان أن يساهم القطاع الخاص في تشكيل جدول أعمال المنطقة في المجالين الصناعي والتجاري.

**KHALED HANAFY, DURING THE LAUNCH OF THE “BARCELONA DECLARATION” FOR THE PRIVATE SECTOR IN BARCELONA, SPAIN: A CALL TO ESTABLISH AN ARAB-EUROPEAN INDUSTRIAL CORRIDOR CONNECTING MEDITERRANEAN PORTS, INDUSTRIAL ZONES, AND DIGITAL INFRASTRUCTURE TO BOOST JOINT PRODUCTION AND EXPORTS TO AFRICA AND ASIA**



The Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, confirmed during the high-level panel on promoting industrial and economic development in the Mediterranean region, held within the Euro-Mediterranean Economic and Trade Forum 2025 — which coincides with the 30th anniversary of the “Barcelona Declaration,” organized by the Association of Mediterranean Chambers of Commerce and Industry (ASCAIME), the Barcelona Chamber of Commerce, the European Institute of the Mediterranean, and the Secretariat of the Union for the Mediterranean — that the Barcelona Declaration constituted a visionary framework that placed economic cooperation and joint development at the heart of regional stability. Despite global and regional crises, the process strengthened institutional dialogue and expanded trade and exchanges between peoples.

Today, the challenge lies in shifting from cooperation to integration and transforming the Mediterranean region into a space for industry and innovation.

Dr. Khaled Hanafy pointed out that the industrial landscape in the Mediterranean region is witnessing rapid changes: energy transitions, digitalization, green manufacturing, and circular-economy practices are reshaping competitiveness. However, industrialization remains uneven: manufacturing still accounts for around 14% of GDP in the Arab region and less than 16% in parts of Southern Europe and North Africa. To close this gap, we need to build regional value chains that connect production networks between the North and South and invest jointly in logistics, renewable energy, and technology transfer. At the Union of Arab Chambers (UAC), we are calling for the creation of an Arab-European industrial corridor linking Mediterranean ports, industrial zones, and digital infrastructure to strengthen joint production and exports to Africa and Asia.

He noted that the strategic location of the Mediterranean — connecting Europe, Africa, and Asia — provides unmatched potential in logistics, renewable energy, and green industry. Priority actions include:

- Modernizing infrastructure through public-private partnerships and investing in transport corridors, ports, and energy-grid interconnections.
- Accelerating the green transition by expanding renewable-energy projects, green hydrogen, and sustainable industrial zones.
- Leveraging digital transformation — where artificial intelligence, data analytics, and Industry 4.0 can enhance manufacturing productivity and sustainability.

Within this context, the Union of Arab Chambers supports initiatives that align industrial competitiveness with climate responsibility, in line with the Paris Agreement and the Sustainable Development Goals.

He believed that the 30th anniversary of the Barcelona Declaration is an opportunity to redefine our collective vision for the next generation. On this basis, the Union of Arab Chambers (UAC) proposes strengthening public-private dialogue mechanisms within the Union for the Mediterranean to ensure that the private sector contributes to shaping the region’s industrial and trade agenda.

He concluded by saying: “Thirty years ago, the Barcelona Process began with a vision of partnership. Today, we must transform that vision into tangible integration. In this context, the Mediterranean can — and should — become a model of balanced, sustainable, and inclusive industrial development, built on cooperation between governments, chambers of commerce, and companies.”

During the Secretary-General’s speech at the launch of the “Barcelona Declaration” for the private sector, Dr. Khaled Hanafy emphasized that launching the Barcelona Declaration for economic development in the Mediterranean region represents a renewed commitment to shaping a more resilient, prosperous, and cohesive Mediterranean — a region that turns global challenges into drivers of regional opportunity.

He stressed that “the future of the Mediterranean will only take shape through its ability to unite around a shared vision — one in which economic resilience is built through cooperation, prosperity is shared across borders, and innovation becomes the language of progress. From policymakers to entrepreneurs, from chambers of commerce to startups, every partner has a role to play. Together, we can turn our shared sea into a shared future, one defined by opportunity, stability, and prosperity.”

He considered that “the Barcelona Declaration for Economic Development in the Mediterranean region is much more than a document. It is a powerful call to action. It serves as a collective call for governments, institutions, and private-sector leaders to adopt a new charter for the Mediterranean — one that places sustainable development, inclusive growth, and regional cooperation at its core. It urges us to move beyond lofty rhetoric and toward shared responsibility and commitment that deliver transformative impact.”

The Secretary-General noted that the Mediterranean is not a boundary but one of the busiest economic corridors in the world, with more than 20% of global maritime trade passing through it. He pointed out that “the real opportunity now lies in transforming this interconnectedness into integrated value chains,” calling for “the creation of a Mediterranean hydrogen exchange hub — the first platform for pricing, contracting, and matching southern hydrogen producers with industrial buyers in Europe; alongside establishing a Mediterranean agri-food manufacturing chain supported by a unified accreditation system — the Unified Mediterranean Industrial Certificate — to reduce compliance times by 30 to 40 percent; and creating a joint Euro-Arab pharmaceutical and health-security value chain through a regional drug market exceeding USD 50 billion, supported by new cross-border clusters under the MED-30 initiative.”

He concluded: “This is the decade of action, not the decade of waiting or repetitive conferences. The region has enough geography to compete and enough history to lead. We do not need permission to build the future; we need partnership — and a shared language of industry and innovation. Our strength is not in our differences, but in the value chains we can build together.”

[\*\*Source \(Union of Arab Chambers\)\*\*](#)